

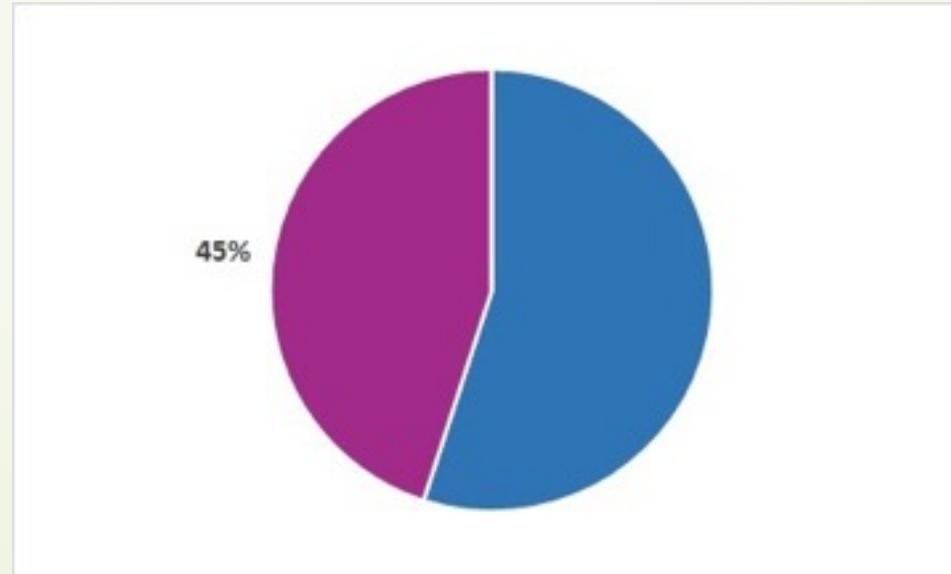
المفوضية الوطنية العليا للانتخابات

مشاركة المرأة في العملية الانتخابية
من منظور الهيئة الانتخابية
(الحالة الليبية)

مشاركة المرأة الليبية ك (ناخبة) في العملية الانتخابية

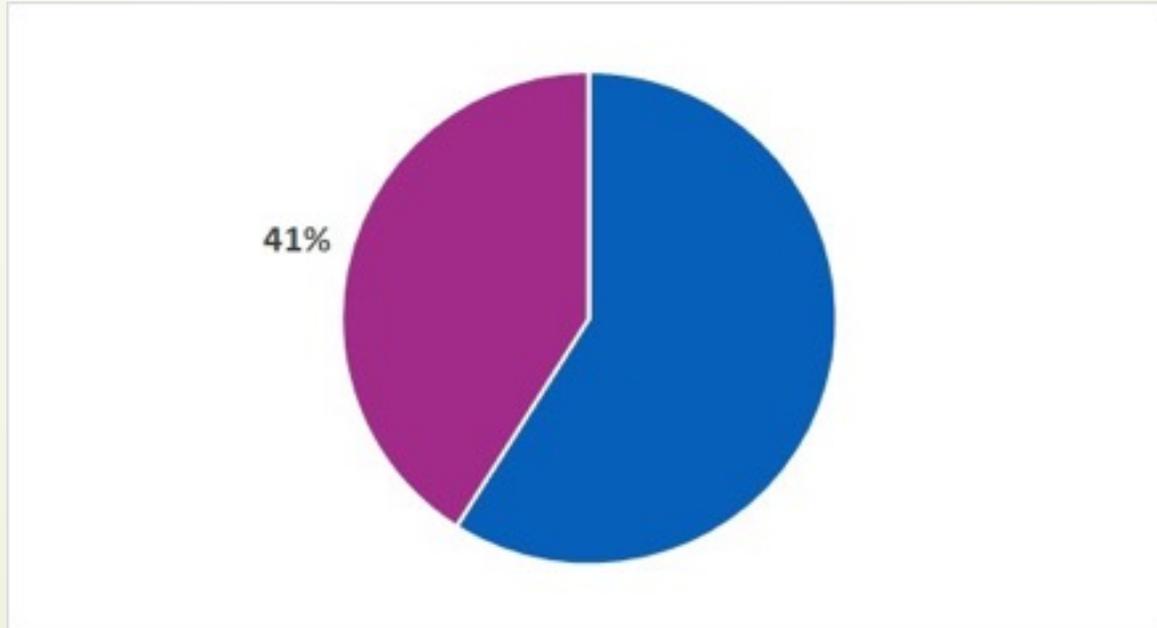
انتخاب المؤتمر الوطني العام 2012:

- سجلت مشاركة المرأة كناخبة في هذه العملية مانسبته (45%) في المتوسط من إجمالي عدد المسجلين في ثلاثة عشر دائرة انتخابية، سجلت أعلاها مانسبته (51%) في دائرة (أوباري) بينما سجلت أدناه مانسبته (36%) في دائرة (الخمس).



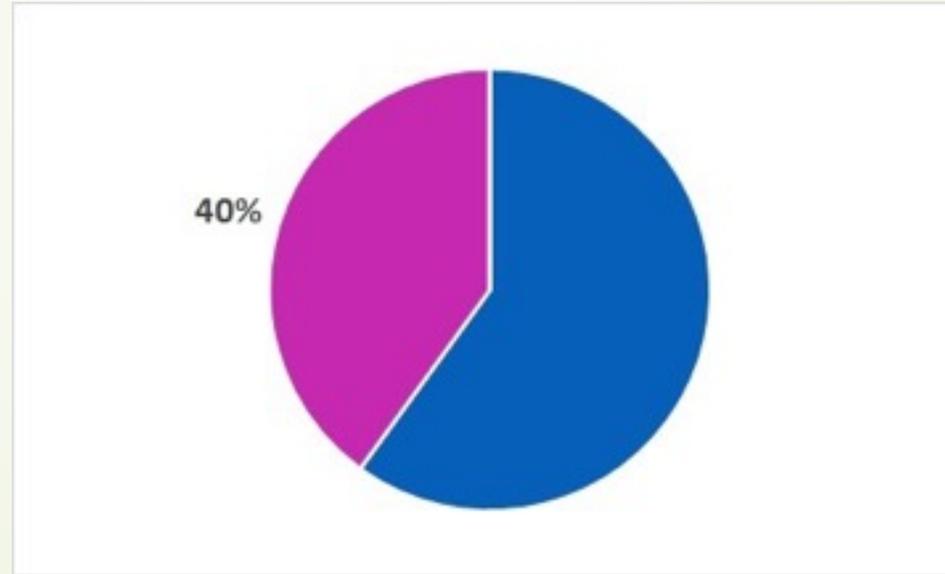
انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور 2014:

تراجعت مشاركة المرأة كناخبة في هذه العملية بشكل ملحوظ فبلغت مانسبته (41%) في المتوسط من إجمالي عدد الناخبين المسجلين في إحدى عشرة دائرة انتخابية، وسجلت أعلاها مانسبته (44%) في دائرة (طرابلس)، بينما سجلت أدناها مانسبته (32%) في دائرة (الخمس).



انتخاب مجلس النواب 2014:

سجلت مشاركة المرأة كناخبة في العملية الانتخابية تراجع طفيف فبلغت مانسبته (40%) في المتوسط من إجمالي عدد المسجلين في ثلاثة عشر دائرة انتخابية، وسجلت أعلاها مانسبته (47%) في دائرة (الكفرة)، بينما سجلت أدناها مانسبته (30%) في دائرة (الخمس).



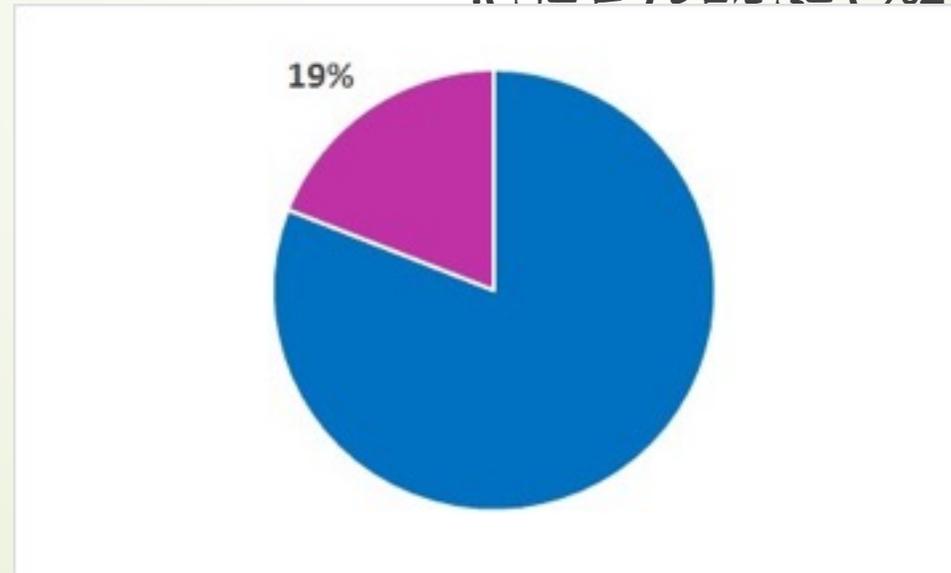
بما تتميز مشاركة المرأة الليبية (الناخبة) ؟

- نسب مشاركة المرأة الليبية في العملية الانتخابية كناخبة تعتبر (مقبولة) مقارنة بحداثة التجربة الليبية عموماً، ودور المرأة الاجتماعي على وجه الخصوص.
- في بعض الدوائر الانتخابية فاقت مشاركة المرأة في العملية الانتخابية مشاركة الرجل بسبب شدة التنافس الانتخابي بتلك الدوائر، والاعتماد على صوت المرأة في حسم نتيجة مقاعد الدائرة.
- التقارب في نسب المشاركة بين مختلف الدوائر يجعل من تفاوت الوعي الانتخابي لدى المرأة في المدن الكبيرة عنها في الأرياف محدود جداً.
- مقارنةً بين نسب مشاركة المرأة في العملية الانتخابية؛ وما تفوز به المرأة المرشحة من مقاعد، يعطي دلالة واضحة على أن صوت المرأة عادةً ما يذهب للمرشح الرجل.

مشاركة المرأة الليبية كـ (مرشحة) في العملية الانتخابية

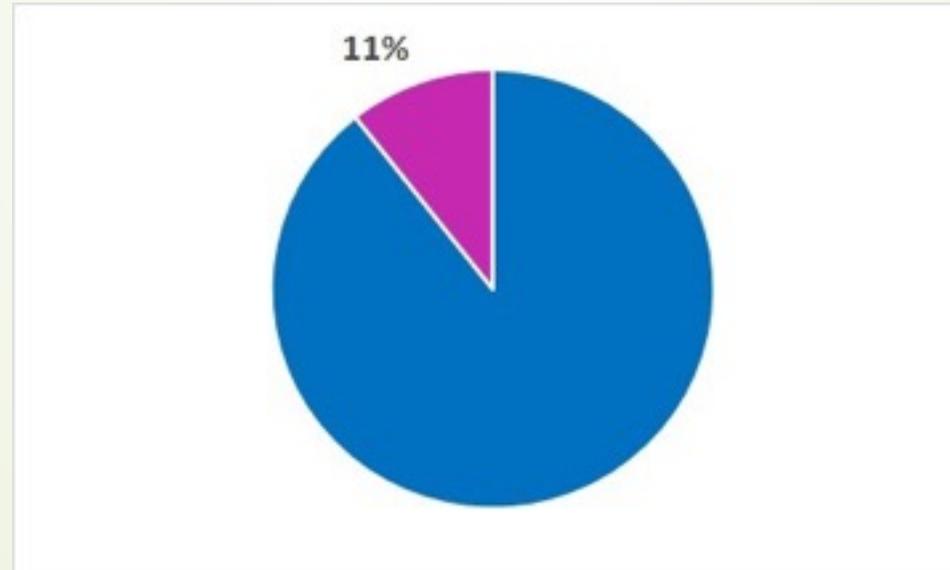
انتخاب المؤتمر الوطني العام 2012:

سجلت مشاركة المرأة كمرشحة في هذه العملية مانسبته (19%) في المتوسط من إجمالي عدد المرشحين في ثلاثة عشر دائرة انتخابية، سجلت أعلاها مانسبته (25%) في دائرة (طرابلس) بينما سجلت أدناه مانسبته (2%) في دائرة (غريان).



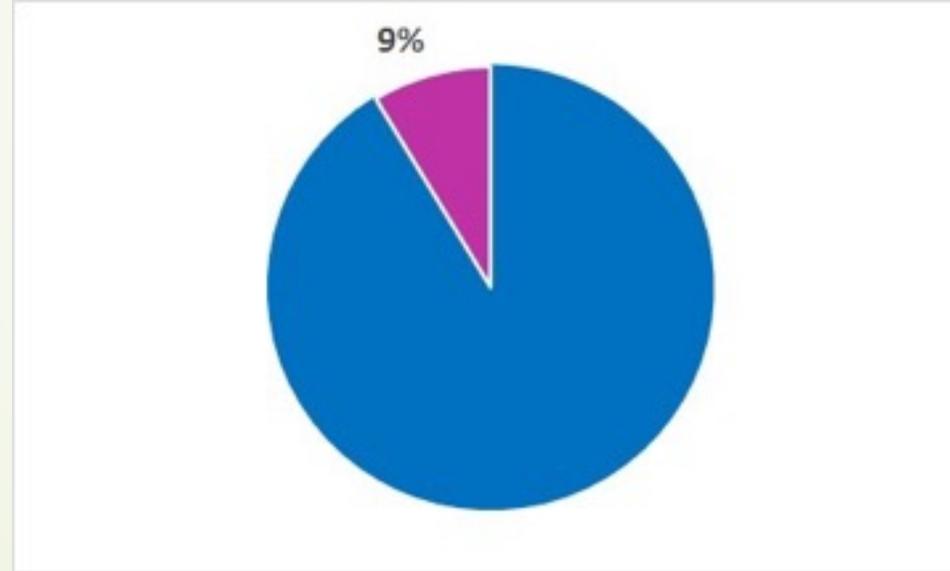
انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور 2014:

تراجعت مشاركة المرأة كمرشحة في هذه العملية بشكل كبير فبلغت مانبته (11%) في المتوسط من إجمالي عدد المرشحين في إحدى عشرة دائرة انتخابية، وسجلت أعلاها مانبته (43%) في دائرة (طرابلس)، بينما سجلت أدناها مانبته (0.01%) في دائرتي (اجدابيا - أوباري).



انتخاب مجلس النواب 2014:

سجلت مشاركة المرأة كمرشحة في العملية الانتخابية تراجعاً ملحوظاً فبلغت مانسبته (9%) في المتوسط من إجمالي عدد المرشحين في ثلاثة عشر دائرة انتخابية، وسجلت أعلاها مانسبته (37%) في دائرة (طرابلس)، بينما سجلت أدناها مانسبته (0.01%) في دائرة (الجبل).



بما تتميز مشاركة المرأة الليبية (المرشحة) ؟

- تدني نسب مشاركة المرأة الليبية كـ (مرشحة) مقارنةً بنسب مشاركتها كـ (ناخبة)، وهذا راجع في اعتقادنا إلى الأسباب التالية:
- 1 - حداثة التجربة الليبية في الانتخابات عموماً، وتجربة المرأة فيها على وجه الخصوص.
- 2 - مكانة المرأة في المجتمع الليبي، والتركيبية الاجتماعية السائدة التي لا تحبذ فكرة مشاركة المرأة في صميم العمل السياسي.
- 3 - الاختلافات الفكرية للتيارات السياسية في الدوائر التشريعية والتنفيذية حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- لم تفرز المرأة بأي من مقاعد (التنافس العام) واقتصر فوزها فقط على مقاعد (التنافس الخاص) أي تلك المخصصة للمرأة بموجب قانون الانتخاب.

القيود التي تواجه (المرأة المرشحة)
في العملية الانتخابية:

- هناك عدد من القيود التي تحد من مشاركة المرأة، وتخل بموازين القوى بين طرفي المنافسة على المقاعد التي يخصصها القانون الانتخابي، منها:
- **قيود فنية:** تتضمن العملية الانتخابية العديد من المتطلبات الفنية التي تستوجبها طبيعة العملية الانتخابية، لا تستطيع المرأة الإيفاء بها على النحو الصحيح.
- **قيود مادية:** لا تمتلك المرأة الليبية القدرة المالية الكافية واللازمة لإدارة عملية مشاركتها السياسية عموماً، والعملية الانتخابية على وجه الخصوص، حيث لا يوجد ما يعرف بـ (سيدات الأعمال في المجتمع الليبي).
- **قيود تنسيقية:** الدعم المقدم للمرأة في ليبيا عموماً سواء من المنظمات المحلية أو الدولية يفتقر للإستراتيجية أولاً، وللتنسيق ثانياً.

متطلبات تفعيل مشاركة المرأة الليبية في العملية الانتخابية

-
- إن رفع مستويات التوعية السياسية والانتخابية للمرأة من الممكن أن يعطي نتائج ملموسة في الحالة الليبية، من ثم يجب العمل على هذا المسار ضمن استراتيجية تقوم على الأسس التالية:
- **1 - استراتيجية التوسع الأفقي:** أي تركيز التوعية جغرافياً وعددياً.
- **2 - استراتيجية التوسع الرأسى:** أي تركيز التوعية نوعياً
- البحث في وسائل وأساليب مختلفة تمكن المرأة من خوض منافسة عادلة على المقاعد التي يخصصها القانون.